3- نظرية الميزات النسبية (دايفيد ركاردو)

عمل ريكاردو (1772-1823) على تطوير افكار ادم سمث فبين لماذا تتاجر الامم فيما بينها وفي أي حدود يكون التبادل بين البلدين اكثر فائدة، وحدد معايير التخصص الدولي ويعتبر ريكاردو ان في مصلحة كل بلد التخصص في انتاج السلعة التي تؤمن له افضلية اكبر والتي تعتبر كلفة انتاجها اقل نسبيا بالمقارنة مع البلدان الاخرى.

عكس ريكاردو افكاره في نظرية الميزات النسبية (او كلف الانتاج المقارنة) وقد برهن بان التبادل الدولي ممكن ومرغوب به وهو في مصلحة جميع الدول وحدد اطار او هامش الاسعار الذي يكون التبادل ضمنه مفيد للجميع.

والواقع ان ريكاردو ميز بين نوعين من النفقة : النفقة المطلقة والنفقة المقارنة. فالنفقة عند ريكاردو ليست نفقة نقدية (مقومة بالنقود) وانما هي تعبير عن كمية عناصر الانتاج اللازمة لانتاج وحدة من السلع ، أي انه يحسب نفقة أي سلعة بكمية مايلزم لانتاجها من عناصر الانتاج، وهو يعتبر ان العمل هو وحدة مقياس النفقة ولذلك فنفقة أي سلعة انما يعبر عنها بكمية العمل اللازمة لانتاجها(عدد وحدات العمل اللازمة لانتاج وحدة واحدة من السلعة).

اما التمييز بين النفقة المطلقة والنفقة المقارنة فهو كالتالي:

النفقة المطلقة هي عبارة عن عدد الوحدات من العمل اللازمة لانتاج السلعة ، أي ان النفقة المطلقة هي النفقة بحد ذاتها . اما النفقة المقارنة فهي نفقة سلعة مقارنة بنفقة سلعة اخرى ، أي ان النفقة المقارنة هي علاقة او نسبة بين النفقات المطلقة للسلعتين شرط ان تكون هاتان السلعتان في بلد واحد.

- **الاسس والافتراضات التي قامت عليها النظرية:**

بنى ريكاردو نظريته في الميزات النسبية او الاكلاف النسبية على عدد من الاسس والافتراضات وتتلخص الاسس في:

- سيادة المنافسة التامة في جميع الاسواق الداخلية والخارجية.
- التشغيل الكامل لكافة عناصر الانتاج
- حرية انتقال عناصر الانتاج داخليا ، وليس خارجيا.
- تشابه اذواق المستهلكين في الاسواق المختلفة.

وتضمنت الافتراضات التي تساعد على فهم النظرية (رغم انها ليست ضرورية لصحتها) الامور التالية:

- التبادل العيني او حيادية النقد وتواجد دولتين لا تنتجان سوى سلعتين (أي قيام التبادل الدولي بين دولتين بصورة مقايضة).
- التبادل الدولي يقع على المنتجات فقط وليس على عناصر الانتاج.
- خضوع الانتاج لحالة ثبات الغلة وسريان قانون التكاليف الثابتة ، أي ان تكاليف الانتاج لا تتغير بزيادة مقادير السلع المنتجة.
- امكانية تقييم المنتجات بالعمل المبذول فيه.
- التبادل الدولي لايواجه صعوبات او معوقات فلا وجود لنفقات النقل او الرسوم الكمركية او مصاريف تامين وغيرها.
- ان قيمة السلعة تقدر بكمية العمل اللازم لانتاجها ، فقيمة السلعة تتحدد بنفقتها المطلقة.

واكد ريكاردو ان التجارة الخارجية يكفي لقيامها بين دولتين ان تتمتع كل منهما بميزة نسبية في انتاج السلعتين موضع التبادل فلا ضرورة لان يتمتع بلد ما بميزة مطلقة في انتاج سلعة معينة كما اعتقد ادم سميث ، حتى تصبح التجارة بينه وبين بلد اخر يتمتع بميزة مطلقة في سلعة اخرى نافعة لكليهما . فاختلاف التكاليف النسبية وليس المطلقة هو معيار التجارة الخارجية واساسها.

❖ **التفسير العملي للنظرية :**

يمكن توضيح فكرة ريكاردو بالنحو التالي:
افترض ريكاردو وجود دولتين هما انكلترا والبرتغال تنتجان سلعتين هما النبيذ والنسيج. وتبدو نفقات انتاج الوحدة من كل سلعة مقدرة بساعات العمل المبذول فيها وكما في الجدول الاتي:

الدولة	السلعة	
	الارز	النسيج
البرتغال	80 ساعة	90 ساعة
انكلترا	120 ساعة	100 ساعة

هنا وفقا لريكاردو فان البرتغال تنتج السلعتين بتكلفة مطلقة اقل من وتكلفة انتاجهما في انكلترا (وهذا يعني ان الانتاجية قبل قيام التبادل التجاري بين الدولتين هي افضل في

البرتغال مما في انكلترا، أي بتعبير اخر ان البرتغال هي اكثر كفاية من انكلترا في ما يتعلق بتكلفة انتاج السلعتين) ، الا ان التكلفة النسبية لإنتاج الارز فيها اقل من التكلفة النسبية لإنتاج النسيج . ومن جهة اخرى فان التكلفة المطلقة لإنتاج السلعتين في انكلترا اكبر من التكلفة المطلقة لا نتاجهما في البرتغال ولكن التكلفة النسبية لإنتاج النسيج فيها اقل من التكلفة لإنتاج الارز . وبالتالي فانه حسب راي ريكاردو يكون من مصلحة البرتغال التخصص في انتاج النبيذ وان تعتمد على انكلترا في تزويدها بالمنسوجات كما انه من مصلحة انكلترا ان تتخصص بإنتاج النسيج وان تعتمد على البرتغال بتزويدها بالأرز.

فلو قام تبادل تجاري بين الدولتين وتخصصت البرتغال في انتاج النبيذ وتصديره وتخصصت انكلترا في انتاج المنسوجات وتصديرها لأصبح الوضع على النحو التالي:

- تهمل البرتغال انتاج المنسوجات
- تهمل انكلترا انتاج الارز
- تتخصص البرتغال في انتاج الارز
- تتخصص انكلترا في انتاج المنسوجات
- تقوم البرتغال بمبادلة وحدة من الارز تكلفها 80 ساعة عمل بوحدة من المنسوجات كانت ستكلفها 90 ساعة عمل لو بقيت تنتجها بنفسها محليا وتربح بذلك 10 ساعات.
- تقوم انكلترا بمبادلة وحدة من النسيج تكلفها 100 ساعة عمل بوحدة من الأرز كانت ستكلفها 120 ساعة عمل لو بقيت تنتجها محليا وبذلك تربح 20 ساعة عمل.

يستخلص ريكاردو مما تقدم انه ليس من مصلحة البرتغال ان تتخصص في ان انتاج النسيج رغم انها تنتجه بتكلفة مطلقة اقل من تكلفة انتاجه في انكلترا لان التكلفة النسبية له اكبر من التكلفة النسبية للارز.

فالاختلاف في التكاليف النسبية هو الذي يعتبر الشرط الضروري والكافي ليس لقيام التبادل بين الدولتين فحسب وانما لاستفادة كلتيهما من هذا التبادل أي بتعبير اخر تتخصص البرتغال في انتاج السلعة التي يكون تفوقها في انتاجها اكثر نسبيا وتتخصص انكلترا في انتاج السلعة التي يكون تتفوق فيها نسبيا.

❖ تقييم نظرية ريكاردو وانتقادها:

لقد تعرضت نظرية ريكاردو لانتقادات عديدة تمحورت حول النقاط التالية:

أ-اتسمت النظرية بالمبالغة في التبسيط بحيث بدت بعيدة عن الواقع فهي افترضت وجود دولتين فقط تبادل سلعتين فقط

ب-اعتمدت نظرية المنفعة النسبية على نظرية العمل للقيمة اذ تاخذ في الحسبان تكاليف العمل فقط عند حساب تكاليف الانتاج في حين انها تهمل تكاليف عناصر الانتاج الاخرى المشتركة في انتاج السلعة.

ت- افترضت النظرية صعوبة انتقال عناصر الانتاج الى الخارج ولذا اكتفت بدراسة تبادل السلع في حين ان الواقع يشير الى قدرة فائقة لدى هذه العناصر خصوصا راس المال للتنقل عبر الحدود.

ث-تفترض النظرية ثبات النفقة وهذا افتراض يتناقض مع الواقع فمعظم مشروعات الانتاج تخضع لقانون الغلة المتناقصة (او تزايد النفقة)

ج- يرى البعض ان الاهتمام يفترض ان ينصب على اسعار السلعة وليس نفقاتها.

ح- تهمل النظرية تكاليف النقل

خ- تتجاهل النظرية اثر التغييرات في مستوى المعرفة الفنية او التكنلوجيا.

د- تفترض النظرية تحقيق التوظف الكامل لعوامل الانتاج.اضافة الى توفر المنافسة الكاملة والحرية في التجارة الدولية.

ذ- افترض ريكاردو ان التجارة الدولية في ظل معطيات معينة مفيدة للدول التي يجري التبادل في ما بينها ولكنه لم يدرس القوى التي تحكم نسب التبادل الدولي، فهو لم يوضح كيف يرسو سعر التبادل الدولي ضمن هذه الحدود.

1- نظرية جون ستيوات ميل

أ- نظرية الطلب المتبادل او القيم الدولية

راى جون ستيوات مل ان ريكاردو لم يوضح طريقة تحديد قيمة كل من السلعتين المتبادلتين فتكفل هو بذلك وقال:

" في بلد تتوقف قيمة السلعة الاجنبية على كمية المنتجات المحلية التي تمت مبادلتها في مقابلها" فعندما نريد ان نحدد مايكسبه بلد ما من وراء استيراد سلعة وتصدير سلعة يتخصص في انتاجها ، يجب ان نحدد ما يكسبه بلد ما من وراء استيراد سلعة وتصدير سلعة يتخصص في انتاجها، يجب ان نحدد قيمة كل من السلعتين ومن السهل تحديد قيمة السلعة المصدرة في البلد الذي يصدرها فهي تتحدد بنفقة انتاجها.

ولكن كيف تتحدد في بلد قيمة سلعة مستوردة من بلد اخر؟

الجواب هو بان القيمة هنا تتوقف على نفقة الانتاج ، ولكن أي نفقة انتاج؟

ان قيمة السلعة تتوقف على نفقة الحصول عليها وبكلام اخر ان قيمة السلعة المستوردة تتحدد بنفقة انتاج السلعة الم صدرة سداداً للسلعة المستوردة (وقد سلم ميل بافتراض المقايضة).

اما نسب التبادل بين دولتين على سلعتين فيتوقف على النسبة بين طلب البلدين او على الطلب المتبادل كما يقول ميل.

اوان تحديد معدل التبادل الدولي بين الدولتين يتوقف على قوة طلب الدولة على ناتج الدولة الاخرى ومرونة هذا الطلب.

ويتحدد معدل التبادل الدولي هذا بحدين: الاول هو معدل التبادل الداخلي بين السلعتين في الدولة أ، والثاني هو معدل التبادل الداخلي بين السلعتين في الدولة الثانية. وبطبيعة الحال فان كل معدل من هذين المعدلين الداخليين انما يتكون على اساس نفقة انتاج احدى السلعتين بالنسبة الى نفقة انتاج السلعة الاخرى في الدولة الواحدة.

ب- معادلة الطلب المتبادل:

لقد حاول ميل ان يعالج اثر اهمال الطلب في نظرية النفقات النسبية من خلال ما اسماه بقانون الطلب المتبادل. وقد شرح نظريته ليس بافتراض حجم معين من الانتاج لكل سلعة في كل من الدولتين بحيث تختلف التكلفة مقاسة بوحدات عمل كما فعل ريكاردو. ولكنه افترض حجم معين من العمل في كل دولة تنتج احجاما مختلفة من الناتج. وهكذا فان مناقشته تتركز حول الكفاءة النسبية في العمل.

ويوضح الجدول التالي صياغة ميل لمبدأ التكاليف النسبية

كمية العمل	الدولة	الناتج	
		نبيذ	منسوجات
300 يوم	البرتغال	100	75
300يوم	انكلترا	50	60

يلاحظ من الجدول ان البرتغال تتمتع بميزة مطلقة في انتاج كلتا السلعتين، ولكن الميزة النسبية للبرتغال تكون اكبر في انتاج النبيذ 1:2 مقارنة مع المنسوجات 4:5.

وهكذا تتخصص البرتغال في انتاج النبيذ وانكلترا بانتاج المنسوجات حتى يكون التخصص مريحا.

اما شروط التبادل الممكنة فهي بالنظر للجدول:نجد ان 100 وحدة من النبيذ سيتم تبادلها في البرتغال مقابل 75 وحدة من المنسوجات حيث تمثل هذه الكميات تكلفة عمل متساوية.

اما في انكلترا فان 100 وحدة من النبيذ يتم مبادلتها داخليا مقابل 120 وحدة من المنسوجات طالما ان هذه الكميات ستكلف مايساوي 600 يوم عمل.

من الواضح ان البرتغال ستستفيد من التجارة مع انكلترا اذا استطاعت ان تحصل على اكثر من 75 وحدة منسوجات . بينما ستستفيد انكلترا اذا استطاعت

ان تحصل على 100 وحدة من النبيذ مقابل تصدير أي كمية من المنسوجات اقل من 120 وحدة.

- يرى ميل ان المعدل الفعلي الذي على اساسه يتم التبادل يعتمد على مدي قوة ومرونة طلب كل دولة على منتجات الدولة الاخرى او على الطلب المتبادل.
- ان الطلب لايستخدم بالمعنى الشائع أي الذي يبين الكميات المشتراة من السلعة عند الاسعار المختلفة بل المقصود هو كمية الصادرات التي تعرضها دولة ما عند معدلات التبادل المختلفة مقابل كميات مختلفة من الواردات.

وكلما زاد طلب الدولة على الواردات وزادت مرونة الطلب كلما كان معدل التبادل في غير صالحها.

وهكذا فان الحصول على الربح الاكبر من التجارة الدولية يتوقف على عاملين هما:

1: حجم الطلب في كل من الدولتين:

ان معدل التبادل الدولي هو في مصلحة الدولة ذات الطلب الصغير وفي غير مصلحة الدولة ذات الطلب الكبير.

مثال :

اذا كان معدل التبادل السائد داخليا في الدولة (أ) هو وحدة قطن = وحدة ونصف خشب. واذا كان معدل التبادل السائد داخليا في الدولة (ب) هو وحدة قطن= وحدتين خشب.

واذا استطاعت الدولة (أ) ان تبادل وحدة القطن مقابل وحدتين من الخشب (أي المعدل السائد في الدولة ب) فانها تحصل على اقصى ربح ممكن من التجارة الخارجية. واذا كان للدولة (أ) احتياجات كبيرة في سلعة الدولة(ب) بينما الدولة (ب) لها احتياجات قليلة في سلعة الدولة (أ) فان شرط التبادل ستميل لصالح الدولة (ب) وبصياغة اخرى : اذا كان طلب احدى الدولتين على السلعة التي تنتجها الدولة الثانية (عند ثمن معين) كبيرا، في حين ان طلب الدولة الثانية على السلعة التي تنتجها الدولة الاولى (عند نفس الثمن) قليلا فستميل شروط التبادل التجاري لصالح الدولة الثانية.

2: مرونة الطلب في كل من الدولتين:

اذا اسفر التبادل الدولي عن عجز في ميزان احدى الدولتين، أي ان قيمة صادراتها كانت اقل من قيمة وارداتها، فلا مناص لها من قبول تدهور معين في معدل التبادل الدولي، لكي يتحقق التوازن. واذا كان طلب الدولة الاولى على سلع الدولة الاخرى مرنا، فان التوازن يتحقق مع تدهور طفيف في معدل التبادل الدولي. اما اذا كان طلبها على سلع الدولة الاخرى غير مرن، فان التوازن لا يتحقق الا مع تدهور كبير في معدل التبادل. وبعبارة اخرى: ان الدولة ذات الطلب المرن هي التي يعود عليها النفع الاكبر من التجارة الدولية، والدولة ذات الطلب غير المرن يعود عليها النفع الاقل.

ثالثا: النظريات النيوكلاسيكية:

ظلت النظرية التقليدية قائمة حتى الحرب العالمية الاولى ولايرقى الشك الى صحتها طالما كان العالم:
يعيش بسلام مقيم ، ينعم بمزايا المنافسة الحرة، يطبق حرية التجارة، يتمتع بالاستقرار النقدي الذي توفره قاعدة الذهب العالمية.
فلما نمت الاحتكارات وتفتحت عيون الدول الكبرى على غزو العالم وتقاسمت اسواقه فيما بينها نما التعارض بينها على التجارة والاستثمار وتنازعت ... فأيقظت الاقتصاديين وحملتهم على اعادة التفكير في النظرية الاقتصادية ورزت الاسئلة التالية:

- هل صحيح ان التجارة الدولية ضرورية ومفيدة لجميع الدول، ام انها صفقة يكسب منها البعض ويخسر البعض الاخر؟
- هل صحيح ان التخصص الدولي مفيد وضروري لجميع الدول ام انه مفيد لبعضها على حساب البعض الاخر؟

لقد اتفق الاقتصاديون على ان النظرية التقليدية قامت على فروض مبسطة بحيث تجعلها نظرية غير واقعية، ولذلك ظهر تيارين في الفكر الاقتصادي الحديث. اولهما تيار يبقى على النظرية التقليدية مع تصحيح فروضها التي تقوم عليها، والثاني تيار يرفض النظرية التقليدية ويضع تفسيرا جديدا لاسس التبادل الدولي.
فكانت محاولات التيار الاول للتصحيح تتمثل بـ :
" القبول بمدأ المقايضة غير انه يصحح الاوضاع التي تنطوي عليها هذه المقايضة ويحاول ان ان يبين ان عوامل الانتاج التي افترض ريكاردو ثباتها ليست ثابتة على الاطلاق".
اما التيار الثاني فتمثلت اراءه بـ :" رفض افتراض المقايضة وحاول ان يدخل العامل النقدي فيعبر عن ظواهر النفقات المقارنة تعبيرا نقديا، ويذهب بعضهم الى حد انكار فكرة النفقة ويتكلم عن الاثمان الدولية".

أ- التيار الاول:

1- مارشال (مرونة عوامل الانتاج):

ابدى الاقتصادي الانكليزي " مارشال" ان قيمة السلع المتبادلة دوليا تتحدد بالعرض والطلب وتتاثر ايضا بدرجة مرونتها. فمن ناحية اولى تتوقف تقلبات الطلب على:

- ثروة كل بلد ، مرونة رغبات اهاليه، قدرة البلد على توجيه منتجاته المعروضة بحيث تساوي الطلب الخارجي.

ومن هنا قال "مارشال" (ان البلد الذي يكون الطلب على منتجاته كبيراً ويكون طلبه على المنتجات الخارجية قليلاً هو البلد الذي يحقق اكبر كسب من التجارة الدولية).
ومن ناحية اخرى فإن تقلبات العرض تؤثر على التجارة الدولية، فالبلد الصناعي الكبير يستطيع ان يحول عناصر الانتاج فيه بحيث تلبي رغبات مختلفة لدول عديدة.

2- كراهام (نظرية تفاوت غلة الانتاج):
رأى الكاتب الامريكي كراهام " ان المبادلات الدولية تتأثر بمدى خضوع المنتجات لقانون تناقص الغلة او تزايدها".
وكان الاقتصاديون التقليديون قد افترضوا ان الانتاج يتم في ظل قانون الغلة الثابتة. وعلى هذا الاساس تتفاوت البلدان الصناعية عن البلدان الزراعية. فاذا تبادل بلد صناعي وبلد زراعي فإنهما يستفيدان معا كما قال ريكاردو. غير انه وبمرور الزمن تصبح فائدة البلد الصناعي اكبر فهو يحصل على موارد اكبر من المواد الاولية، ويتمكن طبقا لقانون الغلة المتزايدة من زيادة انتاجيته.
اما البلد الزراعي فإنه طبقا لقانون الغلة المتناقصة يتمكن من زيادة انتاجه ولكن في حدود ضيقة وبنفقات متزايدة.
ورأى كراهام ايضا ان البلاد التي تصدر عددا من السلع تحصل على كسب اقل من تحققه البلاد الصغيرة التي تعتمد على تصدير سلعة واحدة لانها السلعة التي تستطيع تلك البلاد انتاجها باكبر ميزة نسبية.
ومن هنا يرى كراهام ان التخصص في الصادرات دليل قوة لا دليل ضعف.

3- ويليامز(نظرية انتقال عوامل الانتاج)
راى الاقتصادي الامريكي ويليامز انه ليس صحيحا ان عوامل الانتاج تنتقل دائما بسهولة داخل البلد الواحد. فالعمل مثلا ينتقل بصعوبة وبالتالي يمكن ان توجد فروقات كبيرة في الاجور داخل البلد الواحد بحسب مناطق العمل، وهذا ما يجعل البلدان الزراعية تعاني من صعوبة إنتقال عوامل الانتاج فيها سواء الزراعة او الصناعة. اما تنقل عوامل الانتاج بين البلاد فامر لايمكن القطع باستحالته فالعمل وراس المال ينتقلان من البلد الصناعي النامي الى البلد الاقل نموا اكثر مما مما ينتقلان داخل البلد الاخير.

ب-التيار الثاني:
وهنا انصار هذا التيار يرفضون فكرة المقايضة ويدخلون العامل النقدي في تفسير المبادلات الدولية، وبعضهم الاخر يرى ان فكرة النفقات يجب ان تندثر وتحل محلها فكرة الاثمان الدولية.
ومن اهم اقتصادي هذا التيار:
1- تاوسيج (ونظريته الدخول النقدية) يرى الكاتب الامريكي تاوسيج
" ان البلد الذي يتمتع بمستوى اعلى من الدخول النقدية هو الذي يحقق اكبر المكاسب من التجارة الدولية ، وهو بهذا المدخول يستطيع ان يشتري السلع الاجنبية بارخص مما ينتجها".
ويرى ايضا " ان الدخول تؤثر على طلب البلد وانا الصناعات التي تنتج سلعا قابلة للتصدير هي التي تؤثر على مستوى هذه الدخول"

ويفصل الكاتب ايضا " بين الدخول وبين النفقة ، فقد تكون الدخول مرتفعة ومع ذلك تبقى النفقة منخفضة لكفاءة العمل الانتاجية".

2- انجل و(نظرية الاثمان الدولية):
يرى الكاتب الامريكي انجل "ان التحليل التقليدي المبني على النفقات المقدرة بوحدات العمل لم يعد مقبولا وانه يجب عرض النظرية على ضوء النفقات النقدية والاثمان النقدية وادخال النقود معناه التسليم بدورها في التبادل والتسليم بقيام سعر الصرف"
والنقود تتيح في الواقع فرصة المقارنة بين البلدان المختلفة اذ من السهل مقارنة الاثمان ومستوياتها، وتغير مستوى الاسعار معناه تغير قوة النقود الشرائية، مما يؤثر في النهاية على سعر الصرف والصرف يلعب في المبادلات الدولية دورا هاما، فالسلع لاتتبادل بالسلع كما يزعم التقليديون، وانما تتبادل السلع بالنقود ويحصل البلد على النقود فيشتري بها من الخارج وقد لا يشتري وبالتالي ليس ما يدعو للقول بتساوي الصادرات والواردات حتماً.
وبالاعتماد على الدور الذي اعترف به للنقود والصرف فالاقتصاديون يرون بان كل تصدير صافي للخارج معناه حصول البلد على قوة شرائية اضافية، هذه القوة تستخدم للاستيراد من الخارج(سلع او خدمات او ذهب او راس المال....)

تقييم نظريات الكلاسيك في التجارة الخارجية:
تناولنا في المحاضرات السابقة الأسس والمبادئ التي تقوم عليها النظرية الكلاسيكية في مجال التجارة الخارجية، وذلك كما طورها الرعيل الأول من الاقتصاديين الكلاسيك والتي من أهمها ما يلي :
1- أن التجارة الخارجية تقوم على أساس التخصص وتقسيم العمل وفقا لنظرية اختلاف التكاليف المطلقة أو النسبية أو الموارد الطبيعية المتاحة هي التي تحدد إمكانيات التخصص والتبادل الدوليين.
2- أن التخصص وقيام التجارة الدولية مفيدان ومربحان لأطراف التبادل الدولي، ويساهمان في رفع مستوى الإنتاج العالمي .
3- أن شروط التبادل في الأسواق الدولية، تتحدد وفقا للطلب المتبادل. ولقد استمرت النظرية الكلاسيكية بشقيها المطلق والنسبي كأداة لتفسير التجارة الخارجية لمدة أزيد من قرن، وإلى غاية مطلع القرن العشرين، بدأ بعض الاقتصاديين يتساءلون عن مدى صلاحيتها وعن مدى دقة مبادئها الأساسية، عند ذلك جاء الجيل الثاني من كتاب المدرسة الكلاسيكية، حيث وجهوا لهذه النظرية العديد من الانتقادات نذكر منها ما يلي:
أ ـ اعتمدت نظرية الكلاسيك بشقيها المطلق والنسبي على نظرية العمل في القيمة كأساس لتحديد قيمة السلع، واعتبرت أن اختلاف النفقات النسبية للسلع المتبادلة دوليا يرجع إلى اختلاف كمية العمل المنفقة في إنتاجها، وهي نظرية ـ العمل في القيمة ـ نفترض وجود عنصر واحد فقط يدخل في عملية الإنتاج، ألا وهو العمل، وهي بذلك تهمل بقية عناصر الإنتاج

الأخرى، مثل الأرض، رأس المال البشري، رأس المال المادي، التكنولوجيا التي تتضمنها بطبيعة الحال عملية الإنتاج، الأمر الذي جعل نظرية النفقات النسبية تبتعد عن الواقع .
ب ـ افتراض أن الإنتاج والتخصص الدولي يخضع لقانون الغلة الثابتة (النفقة الثابتة) وهو ما جعل نظرية النفقات النسبية تبتعد عن الواقع وتتميز بالتبسيط في تحليلها، ومن ثم التوصل إلى نتائج غير منطقية، لأن الواقع العملي يبين لنا أن الإنتاج في غالب الأحيان يخضع لقانون الغلة المتناقصة (النفقة المتزايدة) بل أن البعض من المشروعات الصناعية يخضع إنتاجها لقانون الغلة المتزايدة (أي النفقة المتناقصة) إلى أن تصل قدراتها الإنتاجية إلى مستوى الحجم الأمثل للإنتاج .
إن هذه المجموعة من الانتقادات قد شكلت الدافع إلى إعادة صياغة جانب كبير من التحليل الاقتصادي الذي جاء به الجيل الأول من الكتاب الكلاسيك، وذلك بوضعه في إطار من شأنه يجنبه التبسيط والبعد عن الواقع، عند تحليل الظواهر الاقتصادية الدولية، وأطلق على تحليل هؤلاء المفكرين مصطلح الجيل الثاني من الكلاسيك أو النظرية الكلاسيكية الحديثة.